أبعاد

سعيد الحمد

في الوطن العربي.. هل فشل التحول الديمقراطي؟!

هذا السؤال بالتحديد وعلى وجه التخصيص موجه الى من استخدم اسلوب حرق المراحل مع مطلع عام 2011 فأشعل الأرض في اكثر من موقع ومنطقة عربية ليشتعل في النهاية بخيبات التحول قفزاً وحرقاً.

ولعلي على ثقة ان يسارياً واحداً ممن وقفوا اعتصاماً في ميدان التحرير او في ميدان تونس او في ميدان اليمن او في الدوار قد طرح هذا السؤال على نفسه ناهيك ان حاول الاجابة عليه بأسلوب نقد الذات او على الاقل قراءة الذات وقراءة افكارها على نحوٍ من المراجعة.

اختلط في ذهن اليساري والقومي مفهوم الثورة «التقدمية» التي ظل يحلم بها لما يفوق الخمسين عاماً ولم تتحقق او يتحقق حلمه المكسور فخرج مأخوذاً الى الميادين والدوار وقد انتعش داخله ذلك الحلم القديم المهزوم ظنا منه انها «ثورة» ولم يسأل نفسه لحظة الخروج عن شروط «الثورة» ولا عن لون الشعار ومن رفع الشعار ذلك اليوم.

ولم يسأل نفسه هل يتحقق التحول الديمقراطي بالقفز الى «الثورة» ام ان التحول الديمقراطي يحتاج نفساً طويلاً وعملاً تراكمياً وتجربة اخرى لاعلاقة لها بـ «الثورة» وهو ما علمنتا اياه جميع التجارب منذ الثورة الفرنسية الشهيرة التي اعتمدت العنف الدموي بعد نجاحها وتحولت الى انتقام على يد روبسبير وجماعته من «الثوريين» الاوائل ولم تنجز فرنسا ديمقراطيتها المشرفة الآن إلاّ بعد ان عملت في النظام السلمي وبأسلوب العمل السياسي السلمي وتحقيق المكاسب تراكمياً على خلفية التنوير لا التثوير وهو ما لم يفهمه العقل اليساري والعقل القومي العربي المسكون بحلم الثورة وقد تحولت في الذهنية العربية الى ثأر وثقافة انتقام تستعيد بوعي منها او دون وعي ذهنية روبسبير وجماعته الذين لم يحققوا ولم ينحزوا خطوة ديمقراطية ما كانت لتنجز في فرنسا لولا العمل السياسي السلمي والتراكمي.

وعود على بدء نسأل هل فشل التحول الديمقراطي في الوطن العربي؟؟ قياساً على نتائج ما سمي بالربيع العربي نستطيع القول نعم فشل التحول لأنه بالأصل وبالأساس لم يتم بأسلوب ديمقراطي وما لم يتحقق ديمقراطياً فإنه لن يتحول الى ديمقراطي بل ان ما يتحقق بالفوضى يفتح للفوضى وما يتحقق بالعنف يفتح للعنف وما يتحقق بـ «الثورة» يفتح للثورة وما يتحقق بالانقلاب يفتح بالانقلاب مع ملاحظة اننا لم نذكر مصطلح «يشرعن» لأننا لا نعتبر كل ما ورد من مصطلحات شرعياً حتى ما يسمى بـ «الشرعية الثورية» يظل خارج الشرعية الديمقراطية التي تؤمن بالمنهج السلمي والاسلوب السلمي ولم تتحقق ولم تنجز حتى الآن تلك الثورة السلمية في واقع وفي حقيقة وجميع الممارسات وفي المسلكيات.

فشل التحول الديمقراطي من خلال فوضى الربيع العربي هو في الواقع اعادة انتاج لثقافة ولمرحلة حرق المراحل التي يبدو ان واقعنا قد اعاد افرازها بشكل اكثر سوءاً واكثر خطورة على واقعنا المعاش وعلى ما تم تحقيقه من مكاسب.

واشكاليتنا الكبيرة اننا تركنا التنوير وانشغلنا بالتثوير على مدى اكثر من ستين عاماً من عمر حركتنا الوطنية والسياسية فالتسييس بالشعار الحماسي كان وما زال بحكم ذهنية الحركات السياسية العربية بغض النظر عن أيدولوجياتها وافكارها وتوجهاتها وفلسفاتها ونظرياتها التي قد تختلف وقد تتصارع وتتناقض كما تناقض اليسار هنا مع تيار الولي الفقيه واتباع الشيرازيين لكنهم في النهاية مسكونون بالتثوير الانتقامي وهو ما جمع بينهم في الدوار وفي ميدان التحرير الذي فرقتهم نتائجه هناك في مصر فيما ما زال البعض هنا يحلم بالعودة الى الدوار انتقاماً لا طلباً للتحول الديمقراطي، والتحول الديمقراطي هنا لا يمر عن طريق الدوار ولن يتحقق وطنياً ولن ينجز تاريخياً عبر طريق الدوار «الانقلابات» فهذا اسلوب يتناقض حدّ التصادق مع الديمقراطية منهجاً والديمقراطية اسلوباً ولن «يصنع التاريخ» انقلابيا انتقاميا.

> لن يصنع التاريخ انقلابي انتقامي

لقراءة المقالات السابقة

يوسف الحمدان

مملكة البحرين تخطف أنظار المجتمع العربي في تونس

في الوقت الذي تستميت فيه قوى الشر والظلام في عالمنا العربي والإسلامي من أجل إبراز الوجه المضلل لمساعي الخير والنبل في مملكة البحرين، تحقق وزارة التربية والتعليم بفضل جهود وزيرها المفكر والمثابر الدكتور ماجد بن علي النعيمي أكبر وأهم الإنجازات التربوية والثقافية والعلمية في العاصمة تونس ..

ففي مؤتمر (الألكسو) وهو أحد أهم المؤتمرات التي تعقد في عالمنا العربي والإسلامي، تمكنت مملكة البحرين من استقطاب اهتمام المشاركين في المؤتمر، من ممثلي دول ومنظمات، حول الرؤى التي طرحها الوزير النعيمي، والرامية إلى جعل مملكة البحرين بيئة خصبة ومحورية لأهم المنجزات التربوية والثقافية والعلمية في عالمنا العربي والإسلامي، مزيحا بحنكته وخبرته الضالعة في حقول المنظمة الثلاث، كل إمكانات اللعب من تحت الطاولة التي تروم جعل البحرين في هامش خارطة الفعل والتأثير، ومتمكنا في الوقت نفسه من تحقيق التفاف المنظومة الخليجية كرؤية مشتركة حول رؤاه التي طرحها في اجتماعات المؤتمر، مسهما بذلك الفعل والتأثير في تشكيل تكتل إداري واقتصادي وتربوي وثقافي وعلمي قوي، أحرج بعض النوايا التي يهمها أن تستحوذ على المنظمة لأغراض ومآرب سياسية وأيديولوجية، أكثر من اهتمامها بالمنجز الإيجابي والخلاق الذي ينبغي أن يصدر عن هذه المنظمة العربية الكبيرة والمؤثرة، والتي تأتي مباشرة من حيث التأثير من بعد منظمة اليونسكو الدولية..

ففي هذا المؤتمر، استطاعت مملكة البحرين أن تحظى بمقعد رئاسة المجلس التنفيذي للمنظمة لسنتين قادمتين أخريين، بعد أن أثبت رئيس المجلس السابق والحالي الدكتور عبدالله المطوع وكيل الوزارة لشؤون التعليم والمناهج قدرته على إدارة زمام أمور المنظمة الجسام بتمكن وتفهم واقتدار، وذلك بفضل جهود وتوجيهات رئيس المؤتمر السابق الوزير النعيمي الذي يقرأ ويتابع ويحضر ويدرك كل تفاصيل الحالة التربوية والثقافية والعلمية في الوطن العربي، بفضل مشاركاته المتواصلة والفاعلة، ولعلنا لاحظنا أهمية ذلك الزاد المهم في قدرته على إجراء تعديلاته على بعض التوصيات المهمة التي وردت في المؤتمر، وموافقة الوزراء والمنظمات عليها دون تراجع أو تردد، بجانب إدراكه الفطن لبعض التوصيات التي يستهدف بعض مقدميها جعل دولهم في قلب المركز وتهميش دول الفعل والدعم الحقيقيين وأعني دول مجلس التعاون الخليجية، تهميشها ووضعها في منطقة التابع و(المستحلب) وقت الضرورة، ففي الوقت الذي سلطت بعض الدول الأعضاء بالمنظمة الضوء على أهمية ما تملكه في دولها من مراكز ومواقع أثرية وتراثية وما ينبغي أن يستحقه من اهتمام ودعم من لدن المنظمة، يتصدى النعيمي لهذا التجيير برؤيته العروبية، إذ المنظمة ينبغي أن تكون نتاجا لوطن عربي واحد موحد، وينبغي أن يصدر كل قرار فيها وفق مقتضيات التكامل والتعاون فيما بينها، مبديا بذلك استعداد مملكة البحرين ممثلة في وزارة التربية والتعليم لاستفادة الدول من المراكز الدولية الموجودة، ومن هذه المراكز مركز التميز للتعليم الفني والمهني والمركز الإقليمي لتكنولوجيا المعلومات والاتصال اللذين يعملان تحت مظلة اليونسكو بمملكة البحرين، مرحباً باستثمار مكتبة الملك حمد الرقمية وذلك بالتعاون مع المنظمة والدول الأعضاء بهذا الخصوص، هذا إلى جانب سعي مملكة البحرين خلال مدة رئاستها إلى دعم برامج المنظمة المتعلقة بالنهوض بالتعليم والبحث العلمي والثقافة والحوار بين الحضارات والاهتمام بالناشئة، من خلال تكريم الباحثين المتميزين منهم على المستوى العربي، كما سجل النعيمي باقتراحه النبيه إطلاق اسم خادم الحرمين الشريفين على إحدى قاعات المقر الجديد للمنظمة نظير دعم الشقيقة السعودية المنظمة بمليون دولار لإكمال بناء المقر، سجل حضورا خليجيا مهما كان له أن يتم منذ تأسيس المنظمة نفسها، وليدرك من جهة أخرى بعض أهل الاحتفاء بثورات (الربيع العربي) أن الخليج العربي بيئة خصبة لإنتاج التربية والثقافة والعلوم، فها هي تسعى في مشارق الأرض ومغاربها إلى تحصين العقل بالمعرفة، وإلى دعم كل ما يمكن أن يسهم في إنتاج هذه المعرفة..

إنها تجربة عصفية بالفعل، عشتها كمشارك ومقرر للجنة الثقافية في المؤتمر بترشيح من الوزير نفسه، تجربة ساخنة ألهبت جلسات العمل والترشيح للمجلس التنفيذي والمؤتمر العام وإدارته العامة بكثير من النقاش والتفكير والمناورات، حتى تمكنت مساعي الوزير النعيمي ومن آزره من الوزراء إلى ترجيح كفة مدير عام المنظمة إلى الكويت الشقيقة ممثلا في الدكتور عبدالله محارب وتزكية الوكيل المطوع لرئاسة المجلس التنفيذي للمرة الثانية وهذه التزكية تعد إقرارا من لدن المجتمعين بالدور الفاعل والمؤثر والمهم الذي تلعبه مملكة البحرين في دائرة الفعل الألكسوية، هذا إلى جانب اختيار سعيد بن سالم بن ناصر الصبحي من سلطنة عمان ليكون رئيسا لوحدة الرقابة الداخلية بالمنظمة، وبالتالي يكون الخليج العربي قد حصد بإنجازاته هذه التي كانت ورائها جهود الوزير النعيمي الحثيثة، حصد دائرة الفعل المركزية بالمنظمة..

لذا لا غرو أن تقوم المنظمة بتكريم الوزير النعيمي بميدالية المنظمة ودرعها تقديراً للجهود التي بذلها خلال فترة رئاسته للمؤتمر لمدة عامين، والتي ساعدت المنظمة على تنفيذ العديد من برامجها خلال تلك الفترة.

إن الدور الذي اضطلع بمهامه الوزير النعيمي، لم تقتصر أهميته على صعيد الحلقة المؤتمرية للمنظمة في تونس فحسب، وإنما ينبغي أن ندرك أيضا تأثيره على المستوى الإعلامي العربي الذي وثقت وسائطه أهم جلسات العمل التي تجلى فيها موقف مملكة البحرين وحضورها المؤثرين على الصعيد العربي، ولعل في إشادات أهم المنظمات الدولية بجانب الجامعة العربية بالجهود البحرينية ما يكفي لجلاء حقيقة ومصداقية الفعل التربوي والثقافي والعلمي الذي تتوجه مملكة البحرين ممثلة في وزارة التربية والتعليم إلى تحقيقه وترسيخه، وليس ذلك بغريب على الوزير النعيمي الذي استطاع أن ينزع اعتراف المجتمع الدولي بجنيف عبر المؤتمر التربوي الدولي الثامن والأربعين نظير ما قدمه من وثائق وحقائق ووقائع تؤكد الدور الذي لعبه من أجل ترسيخ قيم حقوق الإنسان والمواطنة والانتماء والولاء للوطن عبر التعليم في أشد لحظات محنه..

> ينبغي أن ندرك أيضا تأثيره على المستوى الإعلامي العربي

لقراءة المقالات السابقة

خليل علي حيدر

قراءة في أفكار طارق سويدان

وبمناسبة الحديث عن الشيخ د. يوسف القرضاوي، نشرت صحيفة الشرق الاوسط قبل نحو شهر تحت عنوان «القرضاوي: ايران وروسيا والصين اعداء الامة ويجب الدعاء عليهم في الحج» ان «الداعية المعروف يوسف القرضاوي» الذي يعتبر المرجع الروحي لجماعة الاخوان المسلمين، شن هجوما قاسيا على ايران وروسيا والصين، واعتبرها من اعداء الامة بسبب موقفها من الازمة السورية، وحض الحجاج على الدعاء عليها في مكة». وقال ان الايرانيين «يقفون ضد العرب لاجل أن يقيموا امبراطورية فارسية. الشاه السابق لم يقتل شعباً كما قتلتم أنتم. وكذلك عن طريق حزب الله الذي يرسل رجاله للقتال بسورية» «2012/10/14».

والملفت للنظر هنا، إن كان الشيخ القرضاوي هو الفقيه والمفكر والرمز الرفيع لدى د. طارق السويدان، أن جماعة الإخوان المسلمين ليست معادية لإيران، بل ولا حتى لحزب الله، فكيف يجاهر د. القرضاوي بهذا الموقف؟.

ثم هل من اللائق به، وقد اشتهر وبرزت مكانته الفقهية والسياسية في العالم، أن يدعو بالشر والويلات على دول مثل روسيا والصين وإيران، تعداد المسلمين فيها أضعاف عددهم في مصر؟ ولماذا هذا الخلط الشديد بين مواقف الإخوان ومصالح وسمعة المسلمين الدولية؟ أيناسب مثل هذا التسرع والاندفاع والافتاء المرتجل شيخ دين في مكانة د. القرضاوي؟

ونعود إلى د. طارق السويدان مستطردين الحديث فنقول إن د. السويدان ليس أول الاخوان المسلمين الكويتيين المتمردين على الجماعة. سبقه في ذلك كثيرون منهم من صمت ومنهم من صرح. ونحن نذكر ما صرح به د. إسماعيل الشطي، الرئيس الأسبق لتحرير مجلة «المجتمع»، حيث قال إن «التيار الإسلامي لا يملك رؤية سياسية للواقع، ولا يولي العمل السياسي والفكر السياسي أهمية كبيرة بقدر ما يولي الفكر التربوي أو الفكر الحزبي أو الفكر الفقهي، ولذلك تأتي كثير من المواقف غير منسجمة مع بعضها. التيار الإسلامي حتى الآن ليست له رؤية واضحة حول النظام الدولي، وتاريخياً الرؤية السياسية للنظام الدولي قائمة على أساس فكرة دار الحرب ودار الإسلام، الآن قائمة على ماذا؟ نحن نؤمن بدولة العقيدة، بمعنى أن المواطنة يكتسبها المرء بانتمائه للعقيدة، بينما الآن كل الدول قائمة على فكرة الدولة.. ما موقفنا من ذلك؟».

ويؤكد د. السويدان في مقابلته المنشورة في «الوطن» وهو يرد على د. عجيل النشمي أنه، أي د. السويدان لم يجنح إلى الشذوذ الفكري، كما اتهمه د. النشمي، في مقولة «الاعتراض على الله ورسوله»، ثم يضيف «وللعلم فإنني لست أول من طرح هذه الأفكار بل طرحها كثيرون غيري وقبلي، ومنهم الدكتور طه جابر العلواني ود. عبدالرحمن الحللي والشيخ محمود شلتوت ومحمد عبده ومحمد رشيد رضا ود. يوسف القرضاوي، فهذه ليست آراء طارق سويدان وإنما آراء مبثوثة في الأمة كلها، وحتى السلف لهم آراء مهمة في هذا السياق، وسأكتب قريباً مقالات توضح من قال بما قلت من السلف الصالح».

ولاشك أن كلام د. السويدان هذا مهم جدا، والشيوخ الأحياء ممن ذكر أسماءهم ممن يرون آراءَه نفسها كما قال، لم يعترضوا حتى الآن عليه. ونعجب حقاً إن كان هؤلاء الشيوخ، ومنهم د. القرضاوي مثلا، إن كانوا لا يرون بأساً في حرية الفكر، والموافقة والاعتراض في بعض المسائل الدينية الحساسة مثل د. السويدان، فلماذا لم نشهد أي معركة يخوضها د. القرضاوي مدافعاً عن كاتب أو فنان مغضوب عليه، أو مفكر تطارده السلطات الدينية والدنيوية، ولا سمعناه يطالب بمحاورة من تعتبرهم الحركة الإسلامية اعداء الله.

ولاشك أن د. السويدان سيخدم حرية الفكر خدمة جليلة إن أرشدنا إلى بعض المراجع والآراء، وأثبت صدور آراء مماثلة لآرائه عن «السلف الصالح»، فما يطرحه د. السويدان بمثابة تأسيس لموقف إسلامي جديد جرئ من حرية الفكر، لا من قضية الردة فحسب، والحقيقة أن القضية في ثقافتنا العربية والإسلامية ليست الردة بالضرورة، فأي مناقشة أو اعتراض أو رأي ناقد في مسائل الدين والتراث وحتى التاريخ الإسلامي وحتى ترجمة القرآن الكريم قبل سنوات، من المغامرات التي تجلب على المفكرين والكتاب أوخم العواقب.

إن تصريحات د. السويدان، مسبوقة كانت أو أصيلة، تدعم بلا شك حرية الفكر والحوار في المسائل الدينية الأساسية، فمثلا في مسألة تطبيق الشريعة، يؤكد الدكتور الداعية بأنه «لا يُجبر عليه الناس إجباراً، وإنما تكون بالإقناع». وعندما يبني الإسلاميون دولتهم أو يخططون لتوجهتها، يقول: «أرجو من الجميع ألا يقيسوا على مظاهر الدولة النبوية». وهكذا.

فانظر كم سيحدث اتباع هذه المبادئ والخطوات من تغيير على العلاقة الفكرية بين الإسلاميين والليبراليين والمسلمين والمسيحيين، وكم ستتغير الاستنتاجات والأحكام التي قد يتوصل إليها هؤلاء.

وبالفعل، فإن واقع المسلمين في هذا القرن، وسط ثورة الاتصالات والمعلومات والعولمة، وبعد أن انتشر الإسلام في كل القارات، وتسلطت كل العيون والآذان على تصرفاتهم وتصريحاتهم وأخبار دولهم، بحاجة إلى اجواء وحريات جديدة. ولا بد من تحرير المسلم من التهديد والإجبار والطرد من الوظيفة ومصادرة الحقوق المدنية والتشهير والسجن والقتل.

ومما لا يعقل حقاً، أن يتمتع المسلم الفرنسي والانجليزي والألماني والأمريكي والياباني وغيرهم، بكل هذه الحماية والحقوق، وأن يؤذن له بأن يناقش كل صغيرة وكبيرة في الإسلام، وأن يتمتع بكل الحريات في الموافقة والاعتراض على ما يشاء، وأن يختار الدين بعقله وإرادته لا بالوراثة كما هو حاصل في العالم الإسلامي، فيما يسلط معظم فقهائنا الملاحقة والسجن والطرد وتفريق الزوجات والتشهير على المفكرين المعترضين والمنتقدين.

إن انتشار الإسلام على نحو أوسع وأشمل في العالم اليوم بحاجة ماسة إلى توفير حرية التدين والعقيدة للمسلم في بلاده، أو لكل مواطن وإنسان في العالم الإسلامي. وبحاجة كذلك إلى تغيير الآراء الموروثة في العالم الإسلامي أولا، واعتبار الدين والعقيدة من حقوق الإنسان وحرياته الشخصية التي لا يحق للسلطات السياسية والدينية أن تتدخل فيها. ولا يعقل أن نسعد كل هذه السعادة بانتشار الإسلام في العالم، ودخول الآلاف فيه كل عام، بينما نتصرف كالمرعوبين والمستنفرين مع كل من يبدي آراء دينية لا تروق لنا!

ختاماً، نحن لا نعرف مدى خلاف د. السويدان مع جماعة الإخوان المسلمين، ومدى قدرته ورغبته ومصلحته في هذا «العصيان الفكري»، ولا بد للرجل أن يكتب ويفصح أكثر كي ندرك حجم التوجه الإصلاحي الذي يريده داخل الجماعة أو خارجها، إلا أنه رغم كل شيء قد فتح بالإعلان عن رأيه مراسيه حقاً.. وماذا فعل بسفنه!

> القضية في ثقافتنا العربية والاسلامية ليست الردة بالضرورة

لقراءة المقالات السابقة